ديوان العبيد في عهد المولى إسماعيل

مـــؤرخ سنـــــة 1122 هـ

قراءة أوليـــة*

د.مصطفى بنعلة

المركز التربوي الجهوي

وجدة

إن الديوان الذي نقدمه أمام الباحثين هوعبارة عن سجل رسمي يتناول موضوعه ظاهرة شراء العبيد في عهد المولى إسماعيل، مؤرخ ومسجل في تقارير يوثقها العدول ويصادق عليها القضاء بإشراف قاضي الجماعة.

هذا الديوان هو نموذج لهذه التقارير ويهم بالدرجة الأولى منطقة الشمال المغربي. يتضمن هذا الديوان/ التقرير عنصرين أساسيين هما:

I. التأكد من العبودية والملكية

II. دوافع الشراء وأهم إجراءاته.

وبموازاة مع هذا الديوان/ التقرير سيتم الاستئناس برسالة هامة وجهها المولى إسماعيل إلى علماء الأزهر بمصر[381] يستفسرهم في مسألة تمليك العبيد، وموضوعيا تكمل الرسالة السلطانية ما ورد في الديوان كما سيتم توضيحه في أوانه.

I. التأكد من العبودية والملكية:

ليكون الشراء صحيحا على الوجه الشرعي لا بد من التأكد من العبودية وإثبات ملكية الملاك للعبيد.

*-توصلت بنسخة من هذا الديوان من الأستاذة الباحثة حنيفة البخاري، واغتنم هذه الفرصة لأوجه إليها تشكراتي وامتناني.

381- توجد ثلاث نسخ مخطوطة من هذه الرسالة، نسختان منها أوردهما السلطان المولى عبد الحفيظ في مخطوطه: "داء العطب قديم" (خ ح 11400) و"كتاب غير تام للمولى عبد الحفيظ (نفسها رقم12160)، النسخة الثالثة وردت ضمن مجموع (خ ح 12598، ص 60-63).

1- **التأكد من العبودية:** تتم عملية التأكد من صحة العبودية عبر مجموعة من المراحل:

تتم المرحلة الأولى عبر ضبط أماكن انتشار العبيد والمجموعات البشرية المنتمين إليها، وقد جاء ذلك في الديوان حسب الجدول الآتي:

اسم المنطقة	المجموعات البشرية
مدشر مشتة من ربع القبيلة المسارية	أولاد الحجام- أولاد بوجطو- أولاد الحافظ المساريون
مدشر بني مدورة وبني تليد أحد أخماس القبيلة الأغصاوية	أولاد الرملي أولاد الحجام
بني ورياكل (الجبل)	أولاد بن مسعود- أولاد الحداد- أولاد صمعون- أولاد الصنيدي- أولاد المريني
بني ورياكل (الوطا)	أولاد عبودي- أولاد بن سعيد- أولاد برغوت- أولاد الحجار- أولاد الزموري- أولاد العمري- أولاد الشاوي- أولاد المودن- أولاد عيوش- أولاد بن سلطان

تنظم في المرحلة الثانية حملات تفتيشية بتنسيق بين قاضي الجماعة ومختلف قضاة المنطقة المعنية الهدف منها التأكد من صحة العبودية، وحسب الديوان، يتولى هذه المسؤولية عدول وشهود "**المشهور بالأقطار**"، وغالبهم فقهاء ومدرسون وطلبة، وجميعهم -حسب الديوان- محققون يحسنون "**أنواع إدراج الطبقات من الأحياء المذكورين والأموات...وما يتوقف على ذلك من الجزئيات والكليات...**" أو من "**المختصين في التصفية حسب المراتب والدرجات**".

أما المرحلة الثالثة فتستند على عملية الإدراك للتأكد، ومن خلال الديوان يمكن القول أن هذا الإدراك كان يتم بطريقين إما بالمعاينة، وقد جاء ذلك بصيغ مختلفة منها: "**فشهادتهم عليه مما أدركوه بالحزم والتحقيق والعين والاسم والقطع والتدقيق...**"، وإما عن طريق السماع الفاشي في حال غياب المعاينة، ومن صيغ ذلك:"**...شهادة السماع المستفيض على السنة وأهل العدل**"

لكن ما هي الأمور التي يجب على المكلفين بالتفتيش التأكد منها لإثبات العبودية؟

الأمر الأول يشمل البحث في أصول وفصول وفروع هؤلاء العبيد عن طريق:

- ذكر اسم العبد وأسماء جده وأبي جده ثم أمه وأبيها ثم الجدة من الأم وأبيها، ثم اسم الزوجة وأبيها وجدها، وفي الختام يأتي ذكر أسماء الأبناء ثم سنهم وجنسهم، وإذا مات احد من هؤلاء ذكورا وإناثا يشار إلى ذلك في الديوان ب "**مات في القن والعبودية**".

- ذكر صفات العبيد، حيث يتم التركيز بصفة خاصة على الصفات البارزة المميزة المثيرة للانتباه مثل: اللون، القامة، شكل الجسم، شكل الوجه، الأنف الحواجب، اللحية العينين، الأسنان، بالإضافة إلى أوصاف أخرى تدل على السن مثل: بالغ، عازب، متناكح، مراهق، عجوز، هرم، رضيع...، وقد ترد أشكال أخرى من الصفات ذات أهمية مثل بعض العاهات: أعرج، شل اليد...

هذا ونختم حديثنا عن تأكد العبودية بالإشارة إلى بعض الأسماء التي اشتهر بها العبيد والحرف التي مارسوها، ومن أسمائهم المعروفة حسب الديوان نجد: رابح- عنبر- منصورة- عين الناس- مزوارة- مرزوق- معمر- مبارك- مسعودة- مسعود- سعود- صالح- سعيد- غنيمة- الياقوت- ميمون...ومن حرفهم دائما حسب الديوان: فلاح- خراز- برادعي- حداد...

2- التأكد من الملكية:

لا يمكن إثبات العبودية دون التأكد من ملكية العبيد لملاكهم، فكانت هذه العملية أيضا من مهام المسؤولين عن الحملات التفتيشية المذكورين، ولهذا كانوا يصرون ويؤكدون على ورودها في تقاريرهم بصيغ واضحة ودالة، وقد اخترنا نموذجا واحدا في الموضوع ورد في الديوان يستجيب لما نحن بصدده: "**...المذكورون لا يزالون في حوز ملاكهم...تحت أيديهم وفي تصرفهم...وممتثلين لأمرهم ونهيهم إلى يوم تاريخه (1122هـ) ما يعلمون لهم بيعا ولا هبة ولا عتقا ولا كتابة ولا شركة ولا فوتوهم ولا فوتوا عليهم ولا خرجوا عن ملكهم ولا عن تصرفهم من وجوب الفوت وقيدوا شهادتهم مسؤولة منهم على عين المماليك المذكورين وهم مقرون معترفون بأنهم ملك وعبيد وقن للملاك المذكورين...**"

وقد ترد في شهادات العدول عدة إشارات تدل على الموضوع أعلاه مثل: "**... وأن أصل ملكيته للوصفان...فإنه كان ...قيد حياته اشترى من ماله الخاص به والخالص له جميع...**" و"**...أنه كان قيد حياته...اشترى من ماله الخاص والخالص له جميع...واستمر ملك المالك ..على جميع ما ذكر...**"

II- دوافع الشراء وإجراءاته:

دوافع شراء العبيد في عهد المولى إسماعيل غير واردة في الديوان المذكور، ولكن استنادا إلى رسالة هذا السلطان إلى علماء الأزهر استطعنا أن نقف على بعضها، يقول المولى إسماعيل:

"قصدنا إلى هؤلاء المماليك فاشتريناهم من ملاكهم... بتصييرهم جندا للإسلام لأمور اختصوا بها دون غيرهم منها:

- إن هذا الجنس قليل المؤونة راضي بما تيسر من المعيشة قنوع بما يجده دون كلفة ولا تكليف.

- أن هذا الجنس من المماليك أقوى بهذا الشأن المبارك الذي عينوا له ودفعوا إليه من حراسة الثغور الجهادية وحياطة البلاد الإسلامية وهم أصبر وأقوى على حركاته وأسفاره...فكانوا بذلك أهلا...

- تحصيل الثواب...لحسن تربيتهم... وتهذيبهم... لملازمتهم للديوان وخدمة دار الخلافة.

- أهل هذا المغرب لهذا العهد لا يطلبون للجندية ولا يليقون بها...لما جبلوا عليه من التكاسل والتخاذل وغلبة الشهوة وكثرة الأطماع... وحين رأيناهم على هذه الأحوال تركناهم على ما هم عليه من الاهتمام لمعاشهم".

أما فيما يتعلق بإجراءات الشراء، فعادة ما كان يعقد بالقصر الكبير وتطوان، يحضره كل من قاضي الجماعة وقضاة كل من **بني يوسف ورهون وشفشاون، وبني جرفط والعرائش وبني زروال والأخماس**، ونائب السلطان المولى إسماعيل في عملية الشراء وهو أحمد بن حدو الحمامي بالإضافة إلى البائعين والعدول.

أما الصيغة التي كانت تكتب بها عقود البيع فتبدأ عادة بالبسملة والتصلية، والإشارة إلى مكان البيع ثم توقيع قاضي الجماعة وإجراءات الشهود والعدول، واسم النائب السلطاني وعدد العبيد الذين بيعوا وثمن بيعهم، كما يتضمن العقد تسلم البائعين لمستحقاتهم وتملك المولى إسماعيل للعبيد المذكورين بنيابة قائده المذكور.

ثم يختم العقد بتاريخ تحريره مع توقيعات العدول والشهود والقضاة بأشكالها المعقدة، ونقدم فيما يلي جدولا توضيحيا لبعض أسماء المالكين الذين باعوا مع أثمنة ذلك:

اسم البائع/البائعين	عدد الوصفان الذين بيعوا	الثمن الإجمالي		نصيب كل عبد /وصيف
		بالمثقال	بالأوقية	
الأشراف أولاد مولاي عبد الله الشريف العلميين	82	351	3510	يختلف حسب الأوصاف المذكورة
الأشراف أولاد بريسون العلميين	34	141	1410	
محمد بن الحسن الذيب ومن شاركه في الإرث	209	209	2090	1 مثقال /10 أواقي
يوسف بن محمد جغدان الورياكلي ومن شاركه في الإرث	92	92	920	1 مثقال / 10 أواقي

ونختم هذا المقال بما قاله المولى إسماعيل في مختلف ما ورد حول عملية شراء العبيد:

"بعد أن أمعنا النظر وتحرينا المصلحة والصواب في مراعاة هذه الوجود كلها في تمليك هؤلاء المماليك... وشاورنا وتفاوضنا مع العلماء والفقهاء والقضاة وأهل الفتوى والمدرسين والعدول المبرزين وأهل الصلاح والدين وخاصة أهل المغرب أمنه الله ووجوهه وأعيانه في مسألة هؤلاء المماليك وشرحنا لهم سيرتهم وأخبارهم..."

ويضيف في موضع آخر من الرسالة:

"...هذه الأجوبة المحررة الجارية على مذهب المالكية الواصلة إليكم إن شاء الله صحبة حامله من أصحابنا إليكم، وها أنتم تقفون عليها في هذا الكتاب المشتمل عليها مسطرة بخطوطهم وأيديهم وأبرزوا فيها على ما استندوا إليه وعولوا عليه من النصوص الفقهية والأقاويل المشهورة المرضية، وهم جم غفير وعدد من أهل الفتوى والرواية كثير، وما من واحد من هؤلاء العلماء أهل المغرب إلا وقد اشتهر صيته في الأقطار وشهد له في العلم والتبريز أهل النظر والاعتبار يعول عليه في الفتوى والمعقول والمنقول..."